

محضر الجلسة رقم 720

التاريخ: الثلاثاء 30 رجب 1431 (13 يوليوز 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: تسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة ال سابعة والدقيقة الواحدة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الربيعية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل وأن أتلو عليكم كلمة المكتب في هذه الجلسة الختامية.

السادة الوزراء والسيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من الدستور، يجتتم مجلس المستشارين اليوم بحمد الله وقوته دورته التشريعية الربيعية 2010، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أغتنم هذه الفرصة للوقوف عند حصيلة عملنا، والتي يعود الفضل فيها لجهود مختلف مكونات مجلسنا الموقر.

ومن حسن الطالع أن اختتم هذه الدورة التشريعية الربيعية يتزامن مع ذكرى غالية وعزيزة على جميع المغاربة، وهي الذكرى الحادية عشر لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين، وهي مناسبة يجدد فيها مجلسنا الموقر بكافة مكوناته تعلقه الدائم بالعرش العلوي المجدي، ويستنهض هممه لمواكبة الأوراش الكبرى المهيكلة التي يقودها صاحب الجلالة نصره الله وأيده، والتي شملت كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مرسخة بذلك الانخراط الواعي والجاد لبلادنا في بناء مشروع مجتمعي ديمقراطي حديثي، يضمن الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لكافة الشعب المغربي.

وتدعوننا هذه المناسبة كذلك إلى الوقوف بإجلال أمام التحولات المهيكلة والعميقة والمتسارعة التي تبني مغرب الألفية الثالثة والتي يقودها صاحب الجلالة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين،

اسمحوا لي أن أتوقف هنيهة عند حدث بارز، شد إليه أنظار الرأي العام الوطني مؤخرا، واعتبر مؤشرا لمصادقية الخيار المغربي لتسوية النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، ويتجلى هذا الحدث في العودة القوية لجيل جديد من الشباب الوافدين إلينا من مخيمات تندوف، والذين ولدوا وترعرعوا في تلك الأصقاع، وهو مؤشر يدل من بين ما يدل عليه على جاذبية خيار مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كحل نهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

وهذا الخيار، وسمحوا لي أن أذكر به بسرعة، حظي باهتمام كبير من لدن مجلس الأمن والدول العظمى، و اعتبره المجتمع الدولي اقتراحا جديا وذا مصداقية، والوحيد القادر على إخراج هذا الملف من المأزق الذي أوصله إليه تعنت الجيران، وهو كذلك المعول عليه لإنهاء معاناة إخواننا الذين يعيشون مرارة الحجز، ويكتونون بنار الغربية في مخيمات تندوف منذ أكثر من ثلث قرن إلى حد الآن.

اسمحوا لي كذلك قبل أن أستعرض حصيلة عمل المجلس، أن أنوه بالروح الوطنية والجهود والجسارة التي ما فتئت تقوم بها كل مكونات المجلس من مكتب ورؤساء فرق ورؤساء لجن دائمة والأطر الإدارية من أجل تطوير العمل التشريعي والنهوض بهذه المؤسسة البرلمانية على المستويات التشريعية والرقابية والدبلوماسية وتلميع صورتها وتحسين وعقلنة أدائها.

فعلى مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح الدورة الربيعية على 20 نصا قانونيا، وبغض النظر عن الجانب العددي لهذه النصوص، إذ فاق عددها عدد ما تم التصويت عليه في الفترة السابقة

2009/2008، والتي تم التصويت خلالها على 14 نصا، فإن الجانب النوعي يثير الانتباه نظرا لراهنتيه ودوره الاستراتيجي في مجال البيئة بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، وتقدم وعصرنة بلادنا.

وهكذا، فقد قامت اللجان الدائمة بالدراسة والموافقة على مشاريع القوانين المذكورة، حيث بلغ عدد الاجتماعات 44 اجتماعا، استغرق ما يفوق 110 ساعات من العمل، ولكن لازال يوجد قيد الدرس عند اللجان الدائمة 18 مشروع قانون، منها ما هو في مرحلة متقدمة من الدراسة، ومنها ما أحيل على اللجان الدائمة خلال الأيام القليلة

الماضية، وهنا أهيب بالسادة الرؤساء أن يباشروا العمل مباشرة لإنهاء هذا المخزون الكبير حتى تتمكن من متابعة سير المجلس الثاني.

وقد جاء في مقدمة النصوص القانونية الهامة التي تم التصويت عليها:
- مشروع قانون يتعلق باستعمال الأكياس واللفيفات من البلاستيك؛
- مشروع قانون يتعلق بتهيئة واستثمار بحيرة مارشيكا؛
- مشروع قانون يتعلق بالمناطق المحمية.

وتدرج هذه المشاريع في إطار تأهيل المجال البيئي وتعزيز الوثبة النوعية التي تعرفها بلادنا في مجال البيئة ومواكبة الميثاق الوطني حول البيئة وبرامج الطاقة المتجددة التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مدينة ورزازات بتاريخ 02 نونبر 2009، وقد تم التصويت على هذه النصوص بالإجماع، مما يعكس وعي السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمين بأهمية البيئة بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة.

كما تم التصويت على مشروع قانون يقضي بتأهيل وتحديث قطاع الصناعة التقليدية وتطوير أدائه والرقمي بمساهمته في الاقتصاد الوطني وحفظ جزء كبير من موروثنا الثقافي عبر هذا القانون.

وتم كذلك التصويت على مشروع قانون ينظم بموجبه قطاع الصيد البحري، ويهدف هذا النص إلى النهوض بهذا القطاع وتحفيز موارده البشرية وتحديث هيكله لكي يكون قادرا على مواجهة المنافسة الشرسة التي يعرفها هذا القطاع مؤخرا.

وتم التصويت كذلك بالإجماع على مشروع قانون يتعلق بتدابير الحماية التجارية، الذي يهدف إلى الانسجام مع قواعد الشفافية والمساطر المعمول بها في مجال الحماية التجارية، تطبيقا لاتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الموقعة في مراكش 1994 أبريل، ويهدف إلى حماية المنتوجات المغربية خصوصا من عملية الإغراق والدعم المبالغ فيه. ولابد هنا من الوقوف عند مشروع قانون يتعلق بمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، والذي يندرج في إطار الجهود المبذولة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والذي يهدف أساسا إلى النهوض بالأعمال الاجتماعية وتنميتها وتطويرها لفائدة موظفي الأمن الوطني وأفراد أسرهم.

وتنفيذا لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية المنعقدة بالصخيرات يومي 24 و25 أكتوبر 2008

ومسيرة التطوير السريع الذي عرفته الرياضة على المستوى الدولي، وافق المجلس منذ هنيئة، منذ دقائق، منذ لحظات، على مشروع قانون رقم 30.09 يتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

السادة الوزراء المحترمون،
السادة والسيدات المستشارات و المستشارون المحترمون،
على مستوى الرقابة البرلمانية، تميزت هذه الدورة بالتصريح الهام الذي تقدم به السيد الوزير الأول المحترم أمام المجلس الموقر حول حصيلة نصف ولاية الحكومة الموقرة، وهي مبادرة أتاحت لمجلسنا إمكانية تفعيل دوره الرقابي عبر تقييم ومساءلة الجهاز التنفيذي، وفتحت تدبير السياسات العمومية للتداول والنقاش العمومي، والذي أضفى قيمة مضافة للدينامية الجديدة والنوعية التي تعيشها هذه المؤسسة التشريعية. وفي هذا السياق، فإننا نسجل بارتياح ما توجت به هذه المناقشة من خلال تعهد السيد الوزير الأول المحترم على أن يأخذ بعين الاعتبار كل ما جاء في تدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي الهيئات النقابية بالمجلس من ملاحظات في تنفيذ البرنامج الحكومي وتبويبها وإعطاء تعليمات للقطاعات المختصة لتنفيذ محتواها.

لقد واصل مجلس المستشارين جهوده لعقلنة مراقبة العمل الحكومي من خلال التركيز على أسئلة محورية، همت مواضيع مهمة تحظى باهتمام الرأي العام وتعكس واقعه اليومي، من قبيل تطورات قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ونتائج الموسم الفلاحي والإجراءات المتخذة للحد من آثار الفيضانات وموجات البرد والبنية التحتية والصحة والتعليم وأنسجة المدن العتيقة والدور الآيلة إلى السقوط بها والتهيئ لعملية عبور مغاربة العالم لموسم 2010 وحصيلة عمل لجن التفتيش في البناء العشوائي.

وهكذا بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة الربيعية إلى 327 سؤال أحابت الحكومة عن 257 سؤالا منها. كما تم رصد عدد من الالتزامات والتعهدات خلال أجوبة السادة الوزراء في إطار الدور الرقابي للمجلس، ويبقى علينا طبعاً أن نجد آلية مناسبة لتتبع تنفيذ هذه الالتزامات التي يتعهد بها الوزراء المحترمون في أجوبتهم، وذلك بغية الرقي بالأداء البرلماني وإعطائه المصدقية والجدية اللازمة، وجعلها مناسبة لتقييم نجاعة السياسات العمومية ومدى وفاء الحكومة الموقرة بتعهداتها.

وفي مجال العلاقات الخارجية أو الدبلوماسية البرلمانية، وتأكيدها من مجلسنا على الدور الفعال الذي ما فتئ ينهض به على المستوى الدبلوماسي، والتزاما منه بالقضايا العربية والإسلامية، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بالغ من لدن وفود المجلس في مختلف المنتديات واللقاءات الدولية والجهوية والقارية من أجل حشد دعم البرلمانيين للتنديد بسياسة الاستيطان والاحتلال الصهيوني والمطالبة برفع الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني الأعزل وخصوصا بقطاع غزة. وفي هذا السياق، سارع مجلس المستشارين إلى عقد جلسة عمومية استثنائية على إثر الهجوم العدواني الغادر الذي تعرضت له قافلة الحرية بالمياه الدولية من طرف الكيان الإسرائيلي الظالم، وكانت مناسبة أجمعت فيها كل الفرق على الإدانة الشديدة والاستنكار القوي لهذا العمل الإجرامي ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الكاملة في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

وهي مناسبة استحضرت فيها السادة المستشارون المحترمون بكل فخر واعتزاز الدور الريادي الذي يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على رأس لجنة القدس وبيت مال القدس من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ودعم صمود المقدسيين والحيلولة دون تهويد القدس الشريف. وقد استقبلنا كذلك في نفس المضمار العديد من الشخصيات الحكومية والبرلمانية والسياسية والمدنية النافذة من مختلف مناطق العالم بمقر مجلسنا الموقر، وهمت المحادثات كل ما يتعلق بتحسين وتمييق العلاقات بين المؤسسات التشريعية والدفع بالتعاون الثنائي من أجل تنويعه وتوسيع آفاقه في الاتجاه الذي يخدم القضايا والمصالح ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، أجريننا مباحثات مع رئيس مجلس النواب المكسيكي ورئيسة مجلس الشيوخ الغابوني ورئيس اللجنة الدائمة بمجلس الشيوخ التايلاندي الخاصة بالتنمية السياسية والمشاركة العمومية، ومع كاتب الدولة بالبحر الأوروپية، ومع وفد عن البرلمان البيروفي ومع رئيس الجمعية البرلمانية بالبحر الأبيض المتوسط وكاتبها العام، ومع وزير العلاقات الخارجية الكولومبي وسفراء دول اليمن وتركيا وبريطانيا بالمملكة المغربية، ومع وفد عن الكتل البرلمانية بالمج لس التشريعي الفلسطيني ومع وفد عن مجموعة الصداقة الكويتية المغربية ووفد عن الدائرة الدبلوماسية ببلادنا

برئاسة سفيرة كندا بالمملكة المغربية، ومع أعضاء الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، ووفد عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومع الممثل الدائم لليونيسيف بالمملكة المغربية.

في نفس الإطار، شاركت وفود عن المجلس الموقر في العديد من التظاهرات الإقليمية والدولية والقارية، حيث بلغ العدد الإجمالي لهذه المشاركات 106 مشاركة، ضمت 22 وفد عن المجلس و 40 مشاركة عن مكتبه، وتمت هذه المساهمة في إطار الاجتماعات الدورية التي يقوم بها كل من الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية الأورو متوسطة واتحاد البرلمان الإفريقي والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمان العربي الانتقالي والاتحاد البرلماني العربي ومجلس الشورى المغربي.

وتتميز عمل مختلف البعثات بدفاع مستميت عن القضايا الكبرى لبلادنا وإسماع صوتها في القضايا التي تستأثر بالرأي العام الدولي. كما اهتم مكتب مجلس المستشارين بشكل كبير بالتقارير التي تنتجها هذه البعثات والوفود، والتي تبرز مكانة المملكة المغربية وإشعاعها الدولي وأهمية النموذج المغربي على مختلف هذه الأصعدة. وفي إطار العلاقات المغربية الأوروبية، تتميز هذه الدورة بالطلب الرسمي الذي تقدم به البرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أجل الحصول على صفة شريك من أجل الديمقراطية، وتجسد هذه الخطوة الهامة ما وصلت إليه الشراكة والتعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي من تقدم وثقة وشعور بأهمية المصالح المشتركة، واعتبار بلادنا شريكا أساسيا واستراتيجيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتأتي كذلك كنتيجة للمسار الديمقراطي الذي نهجته بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وحرص الاتحاد الأوروبي على دعم هذا التوجه المهم.

وتأتي قمة غرناطة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، والتي تميزت بتحديد خريطة طريق لتعزيز الوضع المتقدم الذي منحه الاتحاد الأوروبي للمملكة في أكتوبر 2008، باعتباره شريكا مميزا واعترافا له بالإنجازات التي حققها على مستوى دولة الحق والقانون والمؤسسات وترسيخ التعددية والمساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومشاركة بلادنا في توطيد الأمن والسلم العالميين. وفي هذا السياق، يعتبر إحداث اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية ببروكسيل في 5 و6 ماي 2010 حدثا مميزا وبارزا في تاريخ الشراكة الأورو مغربية، وإطارا لمتابعة النهوض بهذه الشراكة وتفعيل الحوار المفتوح والدائم بين البرلمانيين المغاربة والأوروبيين ودعم التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد في إطار ثنائية التقدير (la codécision) الذي أصبح جاري المفعول بين حكومات أوروبا والبرلمان الأوروبي.

وحظي مجال إصلاحات مؤسستنا باهتمام بالغ من لدن مكتب المجلس، حيث كان وباستمرار محور ومحط انشغالاته، نظرا لما يكتسيه الجانب الإداري من أهمية في تدبير وتسيير وعقلنة تسيير شؤون المجلس، وقد وافق المكتب على نظام (organigramme) لإدارة المجلس بعد دراسة عميقة ومشاورات واسعة وتأسيسا على دراسة ماضية فيما يتعلق بهذا الميدان، وسيتمكن هذا النظام من تأطير عملنا الإداري وعقلنته وفتح آفاق واعدة أمام موظفي المجلس وتوضيح مساهمهم الإداري، كما أنهى المكتب دراسة نظام التأمين على المرض والتقاعد الأساسي مع تحويله إلى ذوي الحقوق.

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الأول المحترم على ما لمسناه فيه من إنصات ورحابة صدر واتساع الأفق وحسن التعامل معنا وإرادة صادقة في تطوير علاقات المجلس مع الحكومة الموقرة خدمة لمصالح بلادنا العليا وتدعيما لمسلستنا الديمقراطية.

والشكر موصول كذلك للسادة أعضاء الحكومة على ما لمسناه فيهم من اهتمام بشؤون مجلسنا وتفهم وتجاوب مع السادة المستشارين المحترمين، واسمحوا لي هنا أن أشيد بما يقوم به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان من جهود محمودة لمواكبة ودعم وتطوير أداء المجلس الموقر وعمله المستدام معنا باستمرار.

ويسعدني كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، مقدرا جديتهم ونشاطهم والتزامهم بالحضور الفاعل والدائم في تدبيرهم لقضايا وشؤون المجلس، وفي أجواء تطبعها باس تمارر روح المسؤولية ونكران الذات والمواظبة، وأقول المواظبة الواعية وعلى العمل.

والشكر موصول كذلك للسادة المستشارين المحترمين رؤساء الفرق البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة الذين وبفضل عملهم الدؤوب أصبحت هذه المؤسسة تتسم بالحيوية وتأخذ مكانها رويدا رويدا في المشهد المؤسساتي لبلادنا.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بتحيات التقدير والتنبؤ به إلى جميع أطر وموظفي المجلس. بمختلف درجاتهم ورتبهم ومواقعهم على اهتمامهم المستمر بتطوير أداء مجلسنا الموقر وما يقومون به من جليل الأعمال للرفع من جاهزية مختلف مصالحه وتحسين مردوديته ومواكبة مختلف الأوراش الإصلاحية التي يقوم بها المكتب، والتي طبعا يعتبرون شركاء في إرساء قواعدها وأجرائها وتقييمها.

كما لا يفوتني المناسبة أن أتوجه إلى مختلف وسائل الإعلام الوطنية بالتنويه لما تخصصه لأعمال المجلس من مواكبة ورصد وتحليل وتعليق ومتابعة.

إننا أيها السادة والسادات نختتم هذه الدورة وكلنا أمل وتفاؤل في أن تتواصل جهود الجميع من أجل الرفع المستمر من مردودية مجلسنا وتحسين ظروف عمل جميع مكوناته والتعاون المثمر مع السادة أعضاء الحكومة خدمة للمصالح العليا لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعوذ بعونه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا لكم. بقت برقية، أعطي الآن الكلمة للأستاذ حاجي لتلاوة البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى حضرة السادة السادة العالية بالله، جلالته الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة اختتام أشغال الدورة الربيعية 2009-2010 لمجلس المستشارين.

نعم سيدي أعزك الله،

يتشرف خادم الأعتاب الشريفة بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف

أعز الله أمره من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء مجلس المستشارين، بمناسبة اختتام أشغال الدورة التشريعية

الربيعية التي تصادف الذكرى الحادية عشر لتربعكم على عرش أسلاف جلالته الميامين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أسمى آيات التقدير، مقرونة بأخلص عبارات التهاني والولاء.

هكذا يا مولاي فقد اختتم مجلس المستشارين دورته الربيعية بحصيلة متميزة، همت المجال التشريعي والرقابي والدبلوماسي.

فعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية تمكن المجلس من رفع وتيرة أدائه الدبلوماسي، سواء بالمشاركة الفعالة في مختلف المنتديات البرلمانية الدولية أو تدعيم العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة أو استضافة تظاهرات برلمانية قارية ودولية.

ويستحضر السادة المستشارون باعتزاز كبير رعاية جلالته السامية ودعم جلالته الموصول لهذه الجهود الدبلوماسية التي تعزز إشعاع بلادنا على الصعيد الدولي.

وعلى مستوى أشغال هذه الدورة، واكب المجلس يا مولاي بفضل مبادرات تشريعية ورقابية الإصلاحات الكبرى والأوراش المهيكلة التي تعد العنوان البارز في عهد جلالته الزاهر، واستحضارا للتوجيهات السديدة لجلالته يا مولاي.

تم إحداث آلية مشتركة بين المجلسين، تهدف إلى تجاوز كل مظاهر

التضارب والازدواجية لتحقيق فضيلة الثنائية البرلمانية، حرصا على مصداقية المؤسسة البرلمانية كفضاء طبيعي للحوار والنقاش العمومي الجاد والبناء حول جميع القضايا المجتمعية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالته نعمة الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالته ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة للا خديجة وصنوكم الأمير مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب، والسلام على جناب جلالته العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط في 30 رجب 1431 الموافق 13 يوليوز 2010.

خديم الأعتاب الشريفة الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا، رفعت الجلسة.